

قوله: قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاغُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فِيهِ دَلِيلٌ لِشَافِعِي وَمَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْمُوقُوفِ وَإِنْ خَرِبَ وَتَعَطَّلَ لِأَنَّ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ بَقَاءِ مَنَافِعِهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَعَ بَقَاءِ تَعَطُّلِهَا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمُوقُوفِ وَمَعْنَى لَا يُبْتَاغُ أَصْلُهَا.... الخ، أي: لَا يَفْقَعُ عَلَيْهَا التَّمْلِكُ لِسَبَبٍ مِنَ اسْتِبَابِ الْمَلِكِ، وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ الْحَنْبَلِي: وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا خَرِبَ وَتَعَطَّلَتْ مَنَافِعُهُ كَدَارِ انْتِهَدَمَتْ أَوْ أَرْضٍ حُرِبَتْ وَعَادَتْ مُوَاتًا وَلَمْ تُمَكِّنْ عِمَارَتُهَا، أَوْ مَسْجِدٌ انْتَقَلَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ عَنْهُ وَصَارَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ أَوْ ضَاقَ بِأَهْلِهِ وَلَمْ يُمْكِنَ تَوْسِيعُهُ فِي مَوْضِعِهِ أَوْ تَشَعَّبَ جَمِيعُهُ فَلَمْ تُمَكِّنْ عِمَارَتُهُ وَلَا عِمَارَةٌ بَعْضُهُ إِلَّا بِبَيْعِ بَعْضِهِ جَازًا بَيْعَ بَعْضُهُ لِتَعَمُّرٍ بِهِ بِقِيَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَيْعَ جَمِيعِهِ. قَالَ: وَلَنْ مَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ إِلَى سَعْدِ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّهُ قَدْ نَقَبَ بَيْتَ الْمَالِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ انْتَقَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بِالتَّمَارِينِ وَاجْعَلَ بَيْتَ الْمَالِ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَنْ يُزَالَ فِي الْمَسْجِدِ مِصْلًا، وَكَانَ هَذَا بِمُشَاهَدَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، وَلِأَنَّ فِيمَا ذَكَرْنَا اسْتِبْقَاءَ الْوَقْفِ بِمَعْنَاهُ عِنْدَ تَعَدُّرِ إِنْقَائِهِ بِصُورَتِهِ فَوَجَبَ ذَلِكَ، وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ عِيسَى ابْنِ أَبِي قَالٍ: كَانَ هَبُو يُوسُفَ يُجِيرُ بَيْعَ الْوَقْفِ فَبَلَغَهُ حَدِيثُ عُمَرَ: هَذَا، فَقَالَ: مَنْ سَمِعَ هَذَا مِنْ ابْنِ عَوْنٍ فَحَدَّثَ بِهِ ابْنَ عَلِيَّةِ فَقَالَ: هَذَا لَا يَسَعُ أَحَدًا خِلَافَهُ، وَلَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ لَقَالَ بِهِ، فَرَجَعَ عَنْ جَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ، وَمَعَ هَذِهِ الْحِكَايَةِ فَقَدْ انْتَصَرَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ لَهُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ، وَاخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: لَا يُبَاعُ أَصْلُهُ... الخ هَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَوْ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ - فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ صَخْرِ بْنِ جَوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعِ بَلْفَظٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: ((تَصَدَّقَ بِأَصْلِهِ لَا يُبْتَاغُ وَلَا يُوهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ مَمْرُهُ)) وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تُدَلُّ أَنَّ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّ سِيَاقَهُ ((فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا... الخ)).

إِعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا صَحَّ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا، فَهَلْ يُزُولُ بِهِ مِلْكُ الْوَاقِفِ. فِيهِ خِلَافٌ. فَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُزُولُ بِهِ مِلْكُ الْوَاقِفِ وَيَتَحَوَّلُ إِلَى الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ، فَاتَّفَقَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي زَوَالِ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَاحْتِلَاقًا فِي جَوَازِ بَيْعِ الْمُوقُوفِ أَوْ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهِ. فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُبْتَاغُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يَشْتَرَى كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الظَّاهِرَةُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ: ((حَدِيثُ لَا يُبَاعُ... الخ)) أَي لَا يَفْقَعُ عَلَيْهِ التَّمْلِكُ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لَا يُزُولُ مِلْكُ الْوَاقِفِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ -، وَحَكَى قَوْلًا إِذَا خَرِبَ الْمَسْجِدُ أَوْ الْوَقْفُ عَادَ إِلَى مَلِكِ وَاقِفِهِ. لِأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا هُوَ تَسْبِيلُ الْمَنْفَعَةِ، فَإِذَا زَالَتْ مَنَفَعَتُهُ زَالَ حَقُّ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ مِنْهُ فَزَالَ مُلْكُهُ عَنْهُ.

قوله: (فَتَصَدَّقْ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْفُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ)،
 فهذه الصفات كلها معروفة في كتاب الزكاة غيرِ الفُرْبَى و الضَّيْفِ، فالضيفُ مَعْرُوفٌ، والفُرْبَى يَحْتَمِلُ أَنْ
 يَكُونُ هُمُ من ذكر في الخُمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قرى الواقف.
 وبالثاني جَزَمَ القرطبي، وفيه جواز الواقف على جِهَةِ عَامَّةٍ، وَفِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ كالفقراء
 ونحوهم أو من لَا يَتَصَوَّرُ منه القبول لم يفتقر الى القبول، وإن كان على آدم معين ففي اشتراط القبول
 وجهان: أحدهما: اشتراطه لأنه تَبَرُّغٌ لِأَدْمَى مُعَيَّنٍ فَكَانَ مِنْ شَرْطِهِ الْقَبُولُ. كَالهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ. ثَانِيهِمَا:
 لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولَ، لِأَنَّهُ أَحَدُ الْوَقْفِ فَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ الْقَبُولُ كالفقراء، ولأنه إزالة ملك يمنع البيع والهبة والميراث
 فلم يعتبر فيه القبول.

قوله: (لاجناح أن يأكل منها بالمعروف) قال في (الفتح) قال القرطبي: جرت العادة بأن العامل يأكل من
 ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكله منه يستقبح ذلك عنه، والمراد بالمعروف القدر الذي
 جرت به العادة، وقيل: القدر الذي يدفع به الشهوة، وقيل: المراد أن يأخذ منه بقدر عمله. والاول أولى.
 قوله: (أو أن يطعم صديقاً)، ورد في بعض الروايات: ((أو يؤكل)) وعلى كل فالمعنى واحد.
 قوله: (غير متمول مالاً)، ومعناه غير غير متخذ منه ملكاً، والمراد أنه لا يملك شيئاً من رقبها، وفي رواية
 غير متأمل مالاً، والمتأمل بمثناة ثم مثلثة مشددة بينهما همزة هو المتخذ والتأمل: اتخاذ أصل المال حتى كأنه
 عنده قديم، وأثلة كل شيء أصله، واشترط نفي التأمل يقوي ما ذهب إليه من قال المراد من قوله: يأكل
 بالمعروف حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر العمالة.

قوله: (وفي رواية للبخاري تصدق بأصله... الخ)، وتصدق بصيغة الأمر وهذا اللفظ مرفوع من النبي
 ﷺ ثم إن الفقهاء حققوا أن الصيغة الوقف سِتُّ: ثَلَاثٌ صَرِيحَةٌ وَثَلَاثٌ كِنَايَةٌ. فالصريحة: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ
 وَسَبَلْتُ، فَمَتَّى أَتَى بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا صَارَ وَقْفًا مِنْ غَيْرِ انضِمَامِ أَمْرٍ رَأَيْدٍ. لَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ثَبَّتَ لَهَا عَرَفَ
 الْإِسْتِعْمَالَ بَيْنَ النَّاسِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ انضَمَّتْ تَحْتَ حَدِيثٍ: ((إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَسَبْتِ ثَمَرَهَا)).
 والكناية حَرَمْتَ تَصَدَّقْتَ وَأَبَدْتَ، فهذه الثلاثة ليست صَرِيحَةٌ فَالتَّحْرِيمُ مُسْتَعْمَلٌ فِي الظَّهَارِ وَالْإِيمَانِ
 وَيَكُونُ تَحْرِيماً عَلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَالصَّدَاقَةُ مَشْتَرِكَةٌ فِي الرِّكَازَةِ وَالْهَبَةِ، وَالتَّأْيِيدُ مَعْنَاهُ تَأْيِيدُ التَّحْرِيمِ وَالْوَقْفِ،
 وَقَدْ حَقَّقَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ لِلْوَقْفِ شُرُوطًا ثَلَاثَةً تَتَضَمَّنُ ثَمَانِيَةَ أَرْكَانٍ: الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْوَقْفُ فَيَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ
 لَا مِنْ مُكْرَهٍ وَمَكَاتِبٍ وَحُجُورٍ عَلَيْهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَوْقُوفُ مُنْتَفِعًا بِهِ مَعَ بَقَاةِ
 الْعَيْنِ الشَّرْطُ الثَّانِي، وَهُوَ الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: هُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَالِي أَصْلٍ مَوْجُودٍ فِي الْحَالِ وَهُوَ
 قَسْمَانٌ: مَعَيَّنٌ وَغَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَإِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ اشْتَرَطَ إِمْكَانَ تَمْلِيكِهِ حَالُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ مَوْجُودًا

kepada orang yang mati Syahid ditanah Khaibar. Selain mendapat bagian dari Nabi, Umar RA juga mendapatkan bagian dari *Ḡanīmah*.

Lafadz dari: (فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ), Dalam riwayat lain Umar RA memberi isyarat kepada Nabi bahwa ia hendak bersedekah, dalam hadis ini, disunnahkan untuk bermusyawarah kepada orang yang lebih utama atau orang yang memiliki keutamaan.

Syarah dari Lafadz :

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِحَبِيبٍ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنفَسُ عِنْدِي مِنْهُ)

Kata *al Anfus* berarti dermawan (*ajwad*), sedangkan *naḥs* berarti kebaikan yang indah dan orang yang melakukannya disebut *naḥs* karena perbuatan itu timbul dari jiwa. Dalam hadis tersebut terdapat keutamaan menafkahkan harta yang paling dicintai. Allah berfirman: “ kamu sekali-kali tidak sampai kepada kebajikan (yang sempurna), sebelum kamu menafkahkan sebagian harta yang kamu cintai...”(Al-‘Imrān:92)

Lafadz: ((فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟)) hadis ini menjelaskan disunnahkan agar bermusyawarah dan memasrahkan kepada orang yang memiliki keutamaan dan kebaikan.

Lafadz: («إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا») lafadz *Ḥabasa* berarti waqf. Dalam satu lafadz: tahanlah pokoknya dan bagikanlah buahnya. Maksudnya lafadz *waqf, Habs*, bermakna satu.

Lafadz: (فَتَصَدَّقَ بِهَا عَمْرٌ، أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاغُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ) Hadis ini digunakan oleh Imam Shafi’I dan Imam Malik sebagai dalil, bahwa tidak diperbolehkan untuk menjual segala sesuatu yang diwakafkan meskipun rusak dan tidak bermanfaat. Karena sesuatu yang dilarang menjualnya karena ada manfaatnya maka juga tetap dilarang menjualnya meski tidak terdapat manfaatnya. Menurut Abu Hanifah diperbolehkan menjual sesuatu yang diwakafkan. Sebab menurutnya,

karyanya tidak tereksplorasi lebih jauh. Kontribusi Muhājirīn dalam perkembangan syarah hadis di Indonesia cukuplah besar. Ia memiliki kitab syarah hadis dari kitab pokok yang fenomenal yaitu *Bulūg al Marām* sebanyak empat jilid yang dikontribusikan kepada rakyat Indonesia bagi kemajuan berpikir umat. Selain itu, metode yang digunakan Muhajirin dalam syarahnya adalah metode muqārin (komparatif). Metode ini sangat jarang sekali digunakan oleh para ulama hadis di Nusantara, pada umumnya mereka menggunakan metode ijmāli (global) dan taḥlīlī (analitis).

Sepanjang penelusuran yang dilakukan oleh penulis, belum ditemukan kitab syarah hadis karya ulama di Indonesia yang menggunakan metode syarah muqārin (komparatif). misalnya Syaikh Maḥfūdh al-Tirmāsi menggunakan metode *taḥlīfī* dalam kitabnya *al Khil'ah al Fikriyyah*, Kasyful Anwar menggunakan metode ijmāli dalam kitab *Sharh 'Arba'in al Nawāwī*, Syaikh Idris al Marbāwi menggunakan metode *taḥlīfī* dalam kitab *Baḥru al Mazī li Sharḥ Ṣaḥīḥ al Tirmizi*. Muhajirin memberikan babak baru bagi muslim Indonesia agar lebih membuka pemikirannya untuk memahami hadis-hadis Nabi khususnya yang berkaitan dengan hukum secara *kaffah*. Hukum memiliki posisi tertinggi bagi umat muslim, baik permasalahan yang menyangkut setiap individu atau sosial. Hal ini disebabkan Allah SWT menilai ibadah manusia melalui koridor-koridor hukum. Jika terjadi pelanggaran hukum maka wajib menerima konsekuensi dari pelanggaran hukum tersebut, baik di dunia maupun di akhirat. Hal inilah salah satu alasan yang mendorong Muhajirin untuk mensyarahi hadis-hadis hukum karya Ibnu Ḥajar al 'Asqalāni.

Metode muqārin digunakan oleh Muhajirin sebagai metodologi pensyarahan hadis tentu memiliki banyak alasan. Diantaranya ia hendak memberikan wawasan luas terhadap umat muslim Indonesia, maraknya islam radikal yang berkembang di Indonesia menuntut umat muslim Indonesia untuk lebih cerdas dan berhati-hati. Sebab permasalahan-permasalahan yang berkaitan dengan hukum sangatlah rentan konflik. Penganut islam radikal terus mencoba mencari kesalahan umat islam militan dan moderat untuk disebarkan sebagai fitnah. Fitnah yang mampu memicu kemarahan dan perpecahan. Baik permasalahan yang berkaitan dengan hukum maupun budaya dan tradisi.

Pemahaman yang luas terhadap suatu hukum dengan memahami secara detail perbedaan pendapat dari masing-masing madzhab, tentu mengantarkan pembaca untuk lebih bersikap toleran dan dinamis. Sebab ia tidak mudah mengklaim kafir, khurafat dan lainnya kepada umat muslim yang berbeda dengannya. Selain itu, umat muslim Indonesia juga lebih mudah dan fleksibel dalam menyelesaikan suatu persoalan hukum. Karena pokok dari suatu permasalahan tersebut dapat di'illatkan dengan pendapat para ahli hukum melalui kaidah ushul fikih.

2. *Prinsip-Prinsip Muhajirin Amsār al Dārī dalam Pensyarahan Hadis*

Setiap cabang keilmuan memiliki prinsip-prinsip tertentu dalam menentukan standarisasi keilmiah cabang keilmuan tersebut. Begitu juga setiap ulama atau ilmuwan dalam merumuskan suatu keilmuan, ia juga memiliki prinsip pribadi berdasarkan latarbelakangnya. Prinsip berasal dari

Lubāb al Ta'wīl fī Ma'ānī al Tanzīl. "memersiapkan kekuatan" ditafsirkan oleh Nabi sebagai ketrampilan memanah. Penafsiran ini dikehendaki Nabi karena sesuai dengan kondisi pada masa itu. Pada zaman Nabi SAW panah adalah alat yang paling efektif untuk melumpuhkan musuh, bahkan dari jarak jauh. Sehingga wajar jika Nabi menisbatkan kekuatan dengan memanah. Hal ini berbeda jika dikontekskan dengan masa sekarang, dimana teknologi semakin canggih dan berkembang. Kondisi sosial dimasa sekarang menuntut penafsiran yang tepat terhadap hadis tersebut, dengan begitu Muhajirin mengartikan kekuatan dengan segala sesuatu yang dapat digunakan untuk menjaga ketahanan negara. Baik alat tradisional maupun modern, seperti pistol, pedang, bom dan seluruh bala tentara yang mampu menjaga pertahanan negara. Perkembangan zaman tidak menjadikan suatu teks hadis menjadi tak bermakna dan kabur, namun perlu adanya pendekatan yang tepat untuk memperoleh ideal moral dari sebuah teks hadis.

Muhajirin memiliki prinsip yang kuat dalam memahami hadis khususnya hadis *ahkām*. Ia menyadari bahwa masyarakat Indonesia mulai mengembangkan pola nalarnya dengan meninggalkan pendapat ulama-ulama klasik. Sedangkan sebagian lagi bersikap taklid terhadap suatu imam madzhab tertentu, sehingga menimbulkan kejumudan dan sikap statis terhadap hukum utamanya hukum-hukum *furu'iyah*. Muhajirin menyadari perlu adanya keseimbangan dalam memahami hukum islam yang tersirat dalam hadis-hadis Nabi SAW. Perlu adanya multi-pemahaman terhadap hadis Nabi SAW. yaitu melalui pemahaman luas terhadap hukum lintas madzhab.

